

المراجع

١. محمد أنس أبو الشامات، « اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢، ص ٥٩٧.
٢. هبة عبد المنعم، « اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية»، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد (٥١)، ٢٠١٩، ص ٦.
٣. سامر بكر، « اقتصاد المعرفة»، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، (العدد ١٣)، ٢٠٢١، ص ٤.
٤. محفوظ مراد، « دراسة تحليلية لمؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول العربية : حالة مؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢٣»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد ١٣، العدد الأول، الجزائر، ٢٠٢٤، ص ٣١١.
٥. عدنان صالح، « دور اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة للتجربة العراقية»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، ٢٠١٩، ص ١٥٥.
٦. المرجع السابق، ص ١٥٥.
٧. حسن عبد الله، « مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل»، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع، العدد (٢١)، أبريل، ٢٠٢٠، ص ٢١٩ - ٢٢٣.
٨. أحمد إبراهيم، « التحول نحو اقتصاد المعرفة كوجه للتنمية الاقتصادية الحديثة في ضوء بعض التجارب الدولية»، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا، العدد (٣٨)، الإصدار الأول، ٢٠٢٣، ص ٥٦٧.
٩. سامر بكر، « اقتصاد المعرفة»، مرجع سابق، ص ٧.
١٠. عامر عبد الرؤوف، « واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية»، مجلة التجديد العربي، العدد الأول، المغرب، ٢٠٢٣، ص ١٨٣.
١١. سامر بكر، « اقتصاد المعرفة»، مرجع سابق، ص ١٧.
١٢. محفوظ مراد، « دراسة تحليلية لمؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول العربية : حالة مؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢٣»، مرجع سابق، ص ٣١٥.

صندوق النقد الدولي والاقتصادات العربية بين الواقع والمأمول

د. إكرام عبد الرحيم
باحثة في العلاقات الاقتصادية

يعرف الناس صندوق النقد الدولي من قرارات حكوماتهم، حين تنفذ هذه الحكومات ما يطلبه الصندوق، وهو كثيراً ما يمس مقدرتهم على تحمل أعباء الحياة. فهناك من يرى أن المضمون الاقتصادي لما يقدمه الصندوق من برامج ليس بهذه الدرجة من السوء، بينما يري آخرون العكس؛ فمديونية هذه الدول تزداد تفاقماً من يوم لأخر والفقر تتسع دائرته باستمرار، وبين هذا وذاك تستعرض هذه الدراسة تأثير سياسات الصندوق على بعض الاقتصاديات العربية التي لجأت له لحل مشاكلها، وذلك كي يتسنى لنا تقييم تجربته بين الواقع والمأمول.

صندوق النقد الدولي - النشأة وتطور السياسات:

النشأة: في عام 1944 تم عقد مؤتمر بريتون وودز الذي انتهى بعقد اتفاقية بالاسم نفسه، تم بموجبها الاتفاق على استخدام نظام نقدي عالمي جديد يتمحور حول الدولار حيث أن الدولار قد أنيط به أن يكون الأساس لباقي عملات العالم؛ فبات سعره محدداً وثابتاً مقابل الذهب، كما تم إنشاء مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ونظراً لأن الاتفاقيات تُصاغ لصالح الأقوى؛ فقد سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت القوة الاقتصادية الأكبر في ذلك الوقت على مقدرات هاتين المؤسستين¹، وقد تركزت جهودهما بشكل رئيس على الدول الأوروبية في بادئ الأمر، ولم تنل الدول النامية اهتمامهما إلا في مطلع الستينيات².

وقد حاولت الولايات المتحدة الراعي الرسمي للصندوق طرح أهدافه على شاكلة محايدة ورنانة عن إصلاح اقتصاديات الدول التي تطلب العون منه³، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والتشاور والتعاون بشأن المسائل النقدية الدولية، وإيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية⁴. وبمقتضى مساهمة الولايات

المتحدة الأكبر في الصندوق⁵ أصبح لها ميزة التصويت المرجح، ويجوز لها استخدام حق الفيتو في كل عمليات التصويت القادمة⁶. وأصبح فيما بعد من حق 24 عضوًا- معظمهم من الدول الرأسمالية المتقدمة- تمثيل 191 دولةً عضواً في صندوق النقد الدولي حتى الآن⁷.

الصندوق وتطور سياساته: بدأ الصندوق في ربط التمويل بشروط لا لبس فيها، واستحدث ما يسمى بـ «اتفاقيات الاستعداد الائتماني»، ومبدأ المشروطة الذي يعني أن الموافقة على التمويل المطلوب أصبحت تتوقف على تنفيذ شروط معينة، منها إصدار «خطاب نوايا» تعرب فيه الدولة المعنية عن التزامها بتحقيق مجموعة من الأهداف الكمية المحددة التي تتصل بالأركان المالية لاقتصاد الدولة، كخفض الدعم وتحرير العملة وتحرير الأسواق والعمل على الاستقرار المالي والنقدي والنمو القابل للاستمرار، وسعي الدولة إلى التحكم في المشكلات المخيمة على ميزان المدفوعات. وبهذا الأسلوب الذكي من الصندوق نجد أنه أعطى المجتمع الدولي الانطباع بأن البلد المتعثر هو الطرف الذي اقترح على الصندوق الإجراءات الواردة في خطاب النوايا⁸. ولضمان عدم خروج البلد المقترض عن الالتزام بما جاء في خطاب النوايا؛ تعمّد صندوق النقد الدولي صرف القرض على مراحل، كما أصر أن يجرى التعامل مع هذه الاتفاقيات بوصفها سرًا من الأسرار الواجب كتمانها، لذا اشترط الصندوق ألا تكون الاتفاقيات التي يبرمها مع الدول المقترضة اتفاقيات دولية، ومن ثمّ فليست بحاجة إلى أن يصادق عليها برلمان الدول المعنية⁹.

في العام ١٩٧١ أعلن الرئيس الأمريكي فك ارتباط الدولار بالذهب بدون التنسيق مع صندوق النقد الدولي وحلفائه في النظام الرأسمالي¹⁰، ومن أهم النتائج المباشرة لهذا القرار ربط العالم بعملة نقديه محوريه وحيدة هي الدولار، مما يعني أن أي أزمة مالية للولايات المتحدة الأمريكية سوف يدفع العالم ثمنها¹¹.

في عام ١٩٧٨ جرى استكمال اللوائح الداخلية للصندوق عبر ثلاث آليات جديدة؛ الآلية الأولى: المساندة المالية، وتعني أن الوظيفة الأساسية للصندوق هي منح البلدان النامية القروض، وتسهيل حصولها على الائتمان المنشود، والآلية الثانية: المساعدة الفنية، وتعني أن الصندوق حاز لنفسه حق المشاركة القوية في صلاحيات

الجهاز الحكومي، وقرارات المصرف المركزي للدولة المعنية، والآلية الثالثة: الرقابة، أي حق مراقبة مدى الوفاء بمتطلبات الإدارة الرشيدة وتطبيق الإصلاحات في القطاعين القضائي والمالي، أو بعبارة أخرى: التدخل في سيادة الدولة المدينة له؛ ويعد أهم ما جاء في لوائح الصندوق الجديدة ما يتعلق بموضوع الرقابة؛ حيث أجاز الصندوق لنفسه التدخل في سيادة الدولة المدينة له¹².

وفي عام 1979 عرض الصندوق على العالم برامج «التكيف الهيكلي» باعتبارها أداة ستكون ساريه المفعول بصفه عامة ومؤشراً يشير بنحو بين إلى الاتجاه الذي سيسلكه الصندوق مستقبلاً، عبر تدعيم مبادئ الليبرالية وتحرير الاقتصاد والخصخصة¹³، والتي تعني في مجملها تقليص الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد، وتضم حزمة السياسات التي يتبناها الصندوق: تشجيع دور القطاع الخاص، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتشجيع التصنيع من أجل التصدير، وتحرير سعر الصرف، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وتحرير التجارة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتقليص عجز الموازنة ولو كان على حساب الجوانب الاجتماعية التي تمس حياة محدودي الدخل¹⁴.

خلاصة كل ما تم من تطوير لسياسات صندوق النقد الدولي يمكن طرحها فيما يسمى بـ «وصفة صندوق النقد الدولي الثابتة» - التي يسميها أسماء عدة أهمها الإصلاح الاقتصادي - وهي وصفة يطرحها لكل الدول بغض النظر عن الظروف الموضوعية والتاريخية والاجتماعية لكل دولة، وهي تتكون من شقين أساسيين هما: أ- سياسات تقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص، وذلك عن طريق عدة آليات أهمها: تخفيض الضرائب على الاستثمار الخاص لتحفيزه، مقابل رفعها على الأفراد الأقل دخلاً لتعويض جانب من عجز الموازنة¹⁵.

ب- سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة، وتشمل: زيادة الضرائب على السلع وعلى الدخل التي تمس الشريحة الأوسع من المواطنين من محدودي الدخل¹⁶، وإجراءات تقشف في الإنفاق الحكومي إلى أقصى حد ممكن مثل تخفيض نفقات التعليم والصحة وبناء الطرق والخدمات الأساسية المجانية، ورفع الدعم عن السلع التموينية والطاقة والخدمات، والتوجه لخصخصة القطاع العام، وكف

الدولة يدها عن الاستثمار فيه، وخفض الأجور ووضع حد أقصى لها وتجميدها، وخفض العمالة، وإعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي. فضلا عن سياسات تحرير الأسعار، وتحرير سعر الصرف مقابل الدولار¹⁷. يضاف إلى ذلك إلغاء مختلف أشكال الحماية الجمركية للمنتجات الوطنية، لأنها تؤدي - حسب رأي الصندوق - إلى غياب المنافسة- وبالتالي انخفاض إنتاجية العمل في الدول النامية، وإعطاء الحرية الكاملة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية بدون قيود¹⁸. ولمعرفة أثر هذه «الوصفة» على الدول التي التزمت بها هناك دراسة مهمة للصندوق ذاته خلال الفترة من منتصف 1988 وحتى منتصف 1991 في ست وثلاثين دولة متوسطة الدخل، وقد أظهرت الدراسة أن الإنجاز الاقتصادي الإيجابي كان أساسًا في الحسابات الخارجية، بينما لم تظهر ذات النتيجة على صعيد الأهداف الداخلية من تضخم واستثمار وتنمية.

فالتحسن في أداء الاقتصاد الكلي الذي انتهت إليه الدراسة قد حدث في أغلب تلك الدول أثناء فترة تنفيذ رؤية الإصلاح تحديداً، بحيث لم تحتفظ جميعها بهذا التحسن في الفترة اللاحقة، بل إنه وحتى على مستوى الديون الخارجية التي تندرج ضمن القطاع الخارجي الذي ترى الدراسة أن الإنجاز قد تم فيه، فإن العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ووسط أوروبا لم تستطع الوفاء بالتزاماتها الخارجية لعدم تدفق رؤوس الأموال بالقدر الكافي، والتي تشكل أحد الأدوات الرئيسية في نجاح رؤية التكيف الهيكلي، وتراجع نمو الصادرات مقارنة بما كان عليه مع بداية رؤية الإصلاح، وتمثل الآثار الاجتماعية الأساسية التي تتناولها الدراسة، والناجمة بشكل مباشر عن رؤية التكيف الهيكلي، في: الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة¹⁹. وهكذا، تؤكد نتائج هذه الدراسة أن الالتزام بروشته الصندوق تسهم مباشرة في زيادة الفقر وتؤدي إلى مزيد من المديونية. لكن هذه النتيجة ليست نهاية مسلم بها دائماً، نعم هناك العديد من التجارب امتثلت للصندوق فحققت نتائج مشابهة لهذه الدراسة، وفي بعض الحالات أسوء وهذا هو الأغلب الأعم. لكن في الوقت ذاته كانت هناك دول أخرى قليلة امتلكت خطة تنموية واضحة، فوظفت أموال الصندوق لصالحها مثل البرازيل فتحولت في فترة قصيرة من دولة مدينة

للسندوق إلى دولة دائنة له، وهناك نموذج ثالث من الدول وهم أقل القليل رفضت التعامل مع الصندوق رغم حاجتها الماسة إلى قروضه، واعتمدت في تنميتها على ذاتها فحققت نتائج مبهرة مثل ماليزيا، نتناول هنا هذه النماذج لتكون نصب عين صاحب القرار العربي حتي يدرك أن اللجوء إلى الصندوق ليس هو القدر الوحيد المطروح على وطننا، وأن هناك تجارب عديدة يمكن وضعها موضع الاعتبار لتحقيق التنمية المعتمدة على الذات.

تجارب دولية بين الفشل والنجاح: -

الأرجنتين والصندوق: يعتبر الاقتصاد الأرجنتيني ثالث أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، كما أنه أكبر الاقتصاديات الناشئة على المستوى العالمي من حيث حجم الدين، وفضلاً عن ذلك فقد عانت الأرجنتين من العديد من الأزمات الاقتصادية²⁰، التي كانت تحلها دائماً بالاقتراض من الصندوق، فمع نهاية عام ٢٠٢٣ تفاقمت أزمة الديون في الأرجنتين، حيث بلغ إجمالي الديون السيادية المستحقة على البلاد أكثر من ٤٠٠ مليار دولار، من بينها نحو ١١٠ مليارات دولار مستحقة لصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى حاملي سندات اليورو المعاد هيكلتها، والتي تملكها جهات من القطاع الخاص²¹، وقد مثلت الديون السيادية في الأرجنتين نحو ٨٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٣، ارتفاعاً من ٨٥٪ في السنة السابقة و٨١٪ في ٢٠٢١، وفي عام تفشّي وباء كورونا تجاوزت ديون البلاد الناتج المحلي الإجمالي بوصولها لنحو ١٠٣٪²².

يشار إلى أن الأرجنتين حصلت على ٤١,٤ مليار دولار بموجب البرنامج الحالي، وهو البرنامج الـ ٢٢ مع صندوق النقد الدولي منذ عام 1958. ولم يتم صرف باقي القرض، نظراً لأن الأرجنتين اتجهت مباشرة للحصول على قرض جديد، وتجاوزت المراجعتين الأخيرتين اللتين كانتا مقررتين في أغسطس ونوفمبر²³.

وقد أدى الانصياع الكامل للحكومات المتعاقبة في الأرجنتين لصندوق النقد الدولي طبقاً لروشتته المذكورة سلفاً للعديد من الأثار السيئة ومنها انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار بنحو ٥٢٪ خلال 2024، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير؛ فقد ارتفع معدل التضخم السنوي من ٥٤٪ في ديسمبر ٢٠١٩ إلى نحو ١٦١٪ في نوفمبر

٢٠٢٣، ما دفع البنك المركزي الأرجنتيني إلى رفع سعر الفائدة بنحو ١٣٣٪ خلال شهر أكتوبر 2023، كما زاد انخفاض قيمة العملة الوطنية من تكلفة خدمة الديون. ويعاني الاقتصاد الأرجنتيني من عجز كبير في الميزانية العامة بلغ نحو ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٣، وتراجعت الاحتياطيات الأجنبية لدى المصرف المركزي بنسبة ٤٣,٢٪ لتقترب من ٦ مليارات دولار وهو أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٦، وهو ما يهدد قدرة البلاد على سداد ديونها، وقد تخلفت الأرجنتين عن سداد ديونها السيادية تسع مرات في تاريخها، كان آخرها في عام ٢٠٢٠.²⁴

ووفقاً لوكالة الإحصاءات الوطنية الأرجنتينية، وصل معدل الفقر في البلاد إلى ٥٢,٩٪ وهو الأسوأ منذ عقدين، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 11.2٪ عن النصف الثاني من عام 2023 عندما بلغ 41.7٪، ما يعكس التكلفة الباهظة التي يتحملها المواطنون نتيجة الأزمات الاقتصادية المتكررة في البلاد²⁵، كما ارتفعت معدلات البطالة بحدة. كما أن إلغاء الدعم الحكومي للصناعات الوطنية عرض الشركات الوطنية لاهتزازات السوق، وإمكانية إفلاسها وزيادة أعداد المُسرَّحين والعاطلين عن العمل، فضلاً عما تسهم به زيادة ضرائب الواردات من ارتفاع تكلفة الواردات، ومن ثم استمرار ارتفاع الأسعار وانتشار الاضطرابات الاجتماعية²⁶. وهكذا توضح خلاصة تجربة الأرجنتين أنها حملت الجماهير العاملة أعباءً فادحة وانطوت على منافع جمة بالنسبة للمستثمرين الدوليين، وساهمت مساهمة قوية في تعزيز تبعيه البلد لأسواق المال العالمية²⁷.

اليونان والصندوق: بدأت ملامح الأزمة المالية اليونانية في الظهور عام 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية في العام السابق، والركود الكبير في الاقتصاد العالمي، والضعف البنيوي في الاقتصاد اليوناني، ونقص المرونة في السياسة النقدية نتيجة لعضويتها في منطقة اليورو²⁸، والقروض الخارجية التي عقدتها اليونان من أجل تمويل مشاريعها التنموية دون أن تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان كفاية التدفقات النقدية للوفاء بها²⁹، وغياب الشفافية الحكومية حول المستويات الحقيقية للدين الحكومي والعجز المالي، فقد تمت زيادة الدين الحكومي من ٢٦٩ مليار دولار إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار أي أعلى بنسبة ١١٪ تقريباً مما تم الإبلاغ عنه سابقاً³⁰. ففي عام ٢٠٠٩

بلغ دين اليونان ١١٣% من الناتج المحلي الإجمالي مع عجز في الموازنة بلغ 12%³¹. قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي اتفق عليها مع المفوضية الأوروبية، ووافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى ثلاث سنوات³². تحصلت اليونان منها حتى 2015 على برنامجين من طرف صندوق النقد الدولي، وكان الأول بتاريخ مايو 2010 بموجب «اتفاق للاستعداد الائتماني» من أجل دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي، وفي مارس 2012 وافق الصندوق أيضا على تقديم مساعدة مالية إلى اليونان³³ بلغت 26,7 مليار يورو (36,8 مليار دولار) ضمن إطار برنامج «التسهيل الائتماني الممدد» والذي يمتد من 3/2012/15 إلى 14/3/2016 هذا وقام صندوق النقد الدولي بتغيير معيار «تحميل الديون» من أجل السماح لليونان وأيرلندا والبرتغال من الاقتراض³⁴.

في المقابل اتخذت الحكومة اليونانية حزمة إجراءات تقشفية من أجل كبح جماح عجز الميزانية، واستهدفت الإجراءات الحكومية خفض إجمالي النفقات العامة على الأجور والرواتب عبر تجميد رواتب الموظفين الحكوميين وتقليص مكافآت العمل الإضافي وبدلات السفر. كما وافق البرلمان اليوناني على مشروع قانون يهدف إلى توفير 4.8 مليار يورو على إثر مخاوف من إفلاس الحكومة اليونانية وتخلفها عن السداد، تضمن القانون رفع الضرائب على القيمة المضافة وعلى السيارات المستوردة وعلى المحروقات وخفض رواتب القطاع العام وتقليص المكافآت وبدلات الممنوحة للموظفين الحكوميين³⁵.

بعد اتخاذ اليونان لجملة من التدابير التقشفية وسخط الجماهير توالى الأحداث والأرقام الكارثية للاقتصاد اليوناني، والتي كادت أن تؤدي إلى الخروج من منطقة اليورو في سنة 2015³⁶. ولكن الحكومة اليونانية استمرت في فرض أجندة الصندوق والدائنين الآخرين التي تتضمن دائما وأبدا تنفيذ سياسات خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، التي ساهمت في ارتفاع البطالة وتراجع مستويات المعيشة. وقد سجل عبء الديون اليونانية في عام ٢٠١٧ نحو ١٧٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي،

وبلغ مجموع القروض المتعثرة ١١٩ مليار دولار، وهو ما يمثل ٤٥% من حجم القروض في البلاد، ولا يزال معدل البطالة مرتفعًا عند ٢٣%³⁷.

على الرغم من وصول الناتج المحلي الإجمالي اليوناني 243.50 مليار دولار أمريكي في عام 2023 ووفقًا للبيانات الرسمية من البنك الدولي. وهو يمثل 0.23% من اقتصاد العالم³⁸. ووصله إلى معدل نمو يقارب ٣% لعام 2024، وهو رقم يقترب من حجم اقتصاد البلاد قبل الأزمة في عام ٢٠٠٩³⁹، إلا أن العديد من المواطنين اليونانيين لم يشعروا بفوائد التعافي الاقتصادي؛ فلا تزال نسبة البطالة أعلى من ١٠%، ولا يزال متوسط الراتب الشهري أقل بنسبة ٢٠% مما كان عليه قبل ١٥ عامًا. وقد نظمت النقابات في اليونان إضرابًا عامًا مطالبة برفع الأجور، مما أدى إلى تعطيل وسائل النقل العام. فهل يستطيع الاقتصاد اليوناني استكمال تعافيه بوصفه الصندوق والمساعدات الأوروبية وأن ينعكس هذا على مواطنيه؟، تبقى السنوات القادمة هي الحكم في هذا الامر؟

البرازيل والصندوق: دخلت البرازيل في محاولات متعددة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بتطبيق برامج صندوق النقد الدولي. وقد تركزت هذه المحاولات خلال السبعينيات والثمانينيات حول استخدام سياسات إدارة الطلب الكلي، ولكن هذه السياسات لم تحقق الهدف الأساسي منها حيث ظل ميزان المدفوعات في حالة عجز مزمن، وقد فشلت سياسات أسعار الصرف المثبتة في تحقيق التوازن الخارجي، وارتفعت معدلات التضخم بصورة حادة تجاوزت في العام ١٩٩٣ حوالي ٢٠٠٠%، ويعود هذا التدهور في البرازيل فيما قبل عام ١٩٩٨ إلى عدة عوامل منها انخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال الداخلة، وانخفاض حاد في أسعار الصادرات النفطية وغير النفطية وتباطؤ عام في نمو التجارة العالمية⁴⁰.

والآن تمتلك البرازيل أضخم اقتصاد في أمريكا اللاتينية، وثاني أكبر اقتصاد في الأمريكيتين، وسابع أكبر اقتصاد في العالم عام ٢٠١٥، وقد حققت هذا التقدم الاقتصادي بعدما كاد ينهار اقتصادها القومي عام ١٩٩٩، وكان على شفا الإفلاس⁴¹؛ حيث وصل الدين العام حتى ٢٠٠٢ إلى ٢٥٠ مليار دولار وارتفع الدين الداخلي إلى ٩٠٠%⁴²، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الريال البرازيلي، وضعف معدل النمو

الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم والدين العام والبطالة والفقر إلى مستويات غير مسبوقة⁴³. ولنا أن نتخيل تأثير هذه الأرقام على الاقتصاد البرازيلي الذي تحول بمجئ لولا دي سيلفا⁴⁴ إلى النقيض حيث نفذ برنامج للتقشف بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له والصبر على هذه السياسات، وقد كان له هذا بسبب شعبيته ونجاحاته المتتالية.

وقد أدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد واستعادة الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وتدفقت إلى البرازيل استثمارات مباشرة تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار في الفترة من ٢٠٠٤ - 2011، وقد أدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة، وهو ما كان يعنى توفير فرص عمل جديدة ومن ثم المساهمة في حل مشكلة الفقر، وبعد أن كان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل في أواخر عام ٢٠٠٢ أصبح بعد ثماني أعوام من العمل في برنامج لولا الاقتصادي مديناً للبرازيل ب ١٤ مليار دولار⁴⁵.

وغير برنامج لولا سياسات الإقراض من خلال توفير تسهيلات ائتمانية، حيث خفض سعر الفائدة من ١٣,٢٥ % إلى ٨,٧٥ % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة لصغار المستثمرين، مما أدى إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو والحد من مشكلة الفقر، وكذلك استهداف معدلات منخفضة من التضخم حيث بلغ في السنة الرابعة من توليه الحكم في ٢٠٠٧ حوالي ٤%. وتوسع البرنامج في النشاط الزراعي والتعدين واستخراج النفط كما اهتم بالسياحة وتوجه لتشكيل كتلت اقتصادية كان أهمها كتلت البريكس مع روسيا والصين والهند، والتحقت بهم جنوب أفريقيا⁴⁶.

ومن أهم السياسات التي أهتم بها لولا في محاربة الفقر سياسة الإعانة البرازيلية المعروفة باسم (بولسا فاميليا)، وكان بدأها الرئيس السابق كاردوسو وأستمر لولا في تطبيقها وبلغ عدد المستفيدين منها نحو ١١ مليون أسرة أي حوالي 64 مليون شخص وهم حوالي ثلث الشعب البرازيلي، كما زاد دخل السكان ذوي البشرة السوداء في عهد «لولا» بنسبة ٢٢٠%⁴⁷.

وتؤكد التجربة البرازيلية على أهمية دور الدولة كمنظم للأسواق، وموفر للبنية

الأساسية، وضامن لتحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال قيام الدولة البرازيلية بتطبيق برامج المعاشات والتحويلات النقدية المشروطة لمكافحة الفقر، وتقديم إعانات بطالة للفقراء، والاهتمام بالمشروعات والقروض الصغيرة، والاستثمار في التعليم والصحة، إلى جانب الاهتمام بتنمية الأقاليم المهمشة وتحقيق العدالة بين مختلف الولايات. وعلى الرغم من قوة ونجاح برنامج الخصخصة، والدور المحوري الذي تلعبه الشركات الخاصة والدولية البرازيلية، إلا أن الشركات الوطنية الكبرى تعد من أهم دعائم استقرار الاقتصاد، كما تبنى لولا أيضاً سياسات تُراعي حقوق الفقراء دون إهمال حقوق المستثمرين ورجال الأعمال.

وتوضح التجربة التنموية في البرازيل كيف يمكن تحقيق النجاح الاقتصادي دون التقيد بمقولات «توافق واشنطن» أو الالتزام الصارم بالسياسات الاقتصادية الليبرالية، وذلك من خلال استقاء الحلول المحلية للمشكلات، مما يعني أن التنمية ليست لها وصفة سحرية تصلح للتطبيق على جميع البلدان؛ فلكل بلد نمط التنمية الخاص به. وهذا ما حققته البرازيل من خلال ترسيخ أسس العدالة الاجتماعية دون التخلي عن اقتصاد السوق، وتطوير الدور الإنمائي للدولة دون تعطيل دور الشركات الخاصة.⁴⁸

ماليزيا والصندوق: كانت ماليزيا تفتقر لخبرة التصنيع ولا توجد بها تكنولوجيا ولا رأسمال ولا إدارة ذات معرفة ولا مهارات تسويق، ولكن قيادة مهاتير محمد⁴⁹ السياسية، بمساعده من الظرف السياسي الدولي السائد حينذاك، تبنت مشروعاً تنموياً منفتحاً على النظام الرأسمالي الدولي وأقامت قاعدة صناعية منفتحة على الأسواق الدولية، مع برامج داخلية تركز على الاستثمار وتوفير عمالة رخيصة مدربة، والتركيز على التعليم. فالدولة في ماليزيا لها دور مركزي في خطط التنمية، وقد تبنت القيادة الماليزية نموذجاً التنموي من خلال الاندماج في النظام الدولي مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية والهوية، من أجل الحيولة دون استمرار التبعية للعولمة⁵⁰، وبالرغم من ذلك اثرت التبعية على ماليزيا وخصوصاً الأزمة المالية الطاحنة عام ١٩٩٧ والتي كانت بمثابة زلزال ضرب الاقتصاد⁵¹.

كان سبب الأزمة الاقتصادية في منطقة جنوب شرق آسيا زيادة المعروض من العملة الوطنية للبيع أمام زيادة الطلب على الدولار الأمريكي بدون مبرر اقتصادي

واقعي، وانتقلت هذه الأزمة من دولة لأخرى في منطقه جنوب شرق آسيا حتى وصلت الى ماليزيا، وتعاملت الحكومة الماليزية مع الأزمات الاقتصادية من خلال تفعيل الاقتصاد بصورة تفاعلية ومرنة دون اللجوء الى صندوق النقد الدولي⁵².

لم تعبأ ماليزيا بقيادة مهاتير محمد مهندس النهضة الماليزية بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين، وأخذت تعالج أزمته من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، وأعطت البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لمواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجلاب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل، وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية⁵³.

وأهم ما جاء في الاستراتيجية البديلة هو: ضمان استقرار سعر الصرف، والحد من التجارة الخارجية بالعملة المحلية وسوق الأسهم المحلية من أجل منع أنشطة المضاربة في الخارج، الحفاظ على الاستقرار المالي باتخاذ قرار بشأن عدم إغلاق المؤسسات المالية التي تواجه صعوبات، وضمن الحكومة للودائع الموضوعة في البنوك وشركات التمويل، والحفاظ على الرؤية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية بخصوص تنظيم الملكية الأجنبية للأصول والإعانات وضوابط الأسعار والتوازن بين المجتمعات العرقية المحلية⁵⁴.

ورغم تعرض العالم لأزمة مالية حادة في العام 2008، إلا أن تأثيراتها كانت محدودة على ماليزيا، حيث بلغ مؤشر الفقر إبان الأزمة المالية 3.8% بفارق وقدرة 0.2% عن العام السابق. وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن الأزمة لم تستفحل جذورها كما أن نسبة البطالة إبان الأزمة المالية كانت 3.7% وهي نسبة متدنية مقارنة بالدول الأخرى حتى المتقدمة منها، ويعود ذلك إلى سياسة الحكومة الماليزية التي تولي اهتماما بمساعدة الأسر والعائلات من ذوي الدخل المحدود.

وقد صرح رئيس الوزراء الماليزي عبد الواحد عمر أن نسبة الفقر في بلاده وصلت إلى 0.6% للعام 2014 مقارنة بنسبة 1.7% عام 2012 وذلك ضمن مساعي الحكومة في تخفيض نسبة الأسر الفقيرة، وتشير إحدى الدراسات أن نسبة الفقر في عام 1970

كانت ٤٩,٣% مقارنة للعام ٢٠١٢ بنسبة ١,٧%، وفي سنة ٢٠١٤ كانت أدنى نسبة حيث وصلت لنسبة ٠,٦%، وهو ما يعني أن العدالة في توزيع الدخل - حسب مؤشر جيني - كانت أقرب إلى حدود المساواة الكاملة⁵⁵.

وفي العام ٢٠٢٣ بلغ الناتج المحلي الإجمالي الماليزي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) ٣٩٩,٧١ مليار دولار، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي ١١٣٧٩,١٠ دولار، كما وصل نمو الناتج المحلي ٣,٦٠%، معدل البطالة ٣,٩٠% والتضخم ٢,٥٠%، وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر يمثل صافي التدفقات الوافدة ٢,٠٠% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أما بخصوص المؤشر العددي للفقر - مقارنة بخط الفقر ١,٩٠ دولار في اليوم للفرد - هي صفر من عدد السكان في العام ٢٠٢١⁵⁶، ووصل معدل نمو الاقتصاد الماليزي في العام ٢٠٢٤ إلى ٥,١% متجاوزا التقديرات الأولية البالغة ٤,٨%⁵⁷.

وهكذا تبدو تجربتا البرازيل وماليزيا ملهمتين، وتمنحنا دروساً مهمة لإيجاد حلول جذرية لأزمات الاقتصاديات العربية عموماً، والتي تلجأ منها للاستدانة من الصندوق على وجه الخصوص.

الصندوق والاقتصادات العربية بين الواقع والمأمول: -

تواجه معظم الدول العربية تحديات كبيرة ومتنوعة تتعلق بالدين العام، تزداد حدتها بسبب عدم اليقين الاقتصادي على مستوى العالم وعدم الاستقرار على مستوى المنطقة، ووصل الدين إلى مستوى غير مسبوق حيث بلغ 1.4 تريليون دولار في عام 2023 مقارنة بمبلغ 605 مليارات دولار في عام 2010. وظهرت هذه الزيادة بشكل خاص في البلدان العربية متوسطة ومنخفضة الدخل⁵⁸، حيث تتجاوز الديون في كثير من الأحيان ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت خدمة الدين الخارجي في البلدان العربية متوسطة الدخل إلى أكثر من ١٥% من الإيرادات في العام 2023، مقارنة ب ٧% في عام ٢٠١٠⁵⁹.

وتعد السودان من أبرز الدول العربية التي تعاني ارتفاعاً في رصيد الدين الخارجي بحوالي ١٥٥,٤ مليار دولار أمريكي، من نحو 50.0 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022 إلى حوالي 205.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023⁶⁰، وهي الأولى

عربيًا، تليها مصر حيث كشف البنك المركزي المصري عن وصول حجم الدين الخارجي إلى ١٥٥,٢٠٤ مليار دولار بنهاية سبتمبر 2024. وكان قد بلغ 165 مليار دولار في 2023⁶¹. وارتفع رصيد الدين الخارجي في السعودية بحوالي 8.2 مليار دولار أمريكي، من حوالي 100 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022 إلى نحو 108.2 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023⁶².

وبلغت الديون العالمية المستحقة لصندوق النقد الدولي على ٩٤ دولة في العالم نحو ١١٢,٥ مليار دولار، بينها ١٥% تشكل نصيب الدول العربية⁶³، تصدر مصر ترتيب الدول العربية الأكثر مديونية لصندوق النقد الدولي بحوالي ١٤,٩ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٤ وهي ثاني أكبر دولة مدينة للصندوق بعد الأرجنتين، يلي مصر في الترتيب الأردن بقيمة ملياري دولار، والسودان بقيمة ١,٣ مليار دولار، ثم تونس بقيمة ١,١ مليار دولار ثم المغرب بـ ١,٠٥ مليار دولار، في حين أن العديد من الدول الأخرى لديها ديون للصندوق تقل عن مليار دولار⁶⁴.

وكون الدولة مدينة للصندوق إذاً يجب عليها تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي، تلك الوصفة المكررة التي استعرضناها ورأينا أثارها في بعض التجارب العالمية المذكورة سلفاً، والتي تتضمن في مجملها التخلي عن الدور الاقتصادي للدولة لصالح القطاع الخاص، وتطبيق سياسة الإنتاج من أجل التصدير، والسعي لجذب الاستثمارات الأجنبية، وإجراء تعديلات جوهرية على هيكل موازاناتها العامة للتخلي عن سياسات الدعم بهدف تقليل نسبة العجز⁶⁵. وهذا قليل من كثير تعاني منه الدول التي تلجأ إلى الصندوق ولكن هناك كثير من الحلول التي يمكن عرضها لحل أزمة المديونية في الوطن العربي .

الحلول الفردية التي يجب على كل دولة أن تسلكها: هناك طريقتان للدول المتعاملة مع برامج صندوق النقد الدولي: إما الاستمرار في الانصياع لوصفة الصندوق، وهو ما سيقود طبقاً للمؤشرات الاقتصادية إلى زيادة التضخم وزيادة البطالة والفقر وزيادة الديون بشكل مستمر، كما سيؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الذي ينعكس على عدم الاستقرار السياسي ويؤدي إلى مزيد من القلاقل

الاجتماعية، لذا وجب العمل ضمن الطريق الثاني، وهو العمل على إيجاد خطط اقتصادية وطنية بديلة عن الصندوق ومديونيته، وهنا يجب الاستفادة من تجارب دول مثل البرازيل وماليزيا، كما ينبغي إجراء إصلاحات هيكلية على القطاع العام والموازنة العامة بشكل خاص. وضع استراتيجية قوية للدين وإصلاح شامل لإدارة الدين العام. ويشير التركيز على إجراء اختبارات التحمل من أجل القدرة على تحمل الديون إلى وجود وعي متزايد بالمخاطر المرتبطة بالدين العام واتباع نهج استباقي لضمان السلامة المالية، ويعد مجال التركيز هذا بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وضمان بقاء مستويات الدين تحت السيطرة وضمن الحدود الآمنة⁶⁶. ترشيد الإنفاق العام، ترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية، وخاصة المقدمة للصناعات والسلع غير الإستراتيجية، الرقابة القوية على عمليات الموازنة العامة، البعد عن الخلل التنموي والذي بدا واضحا من خلال إقامة مشروعات باهظة التكاليف قليلة العائد، وضع سياسة فعالة ورشيدة للتمويل الخارجي تستهدف وضع حد لنمو الديون يكون المعيار فيها هو تحقيق تنمية فعلية من خلال استخدامها في مشروعات تجمع بين العوائد الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع اختيار أفضل الشروط المقدمة للاقتراض وتنويع مصادره⁶⁷. أن تحتذي الدول العربية بنماذج ناجحة في التعامل مع الصندوق من أهمها البرازيل أو دول أخرى رفضت أن تتعامل فصنعت تنميتها الناجحة وهي ماليزيا وقد أستعرضنا تجربتهما سلفاً.

الحلول الجماعية في إطار التكتل العربي: تمثل الفوائض المالية للدول العربية الفرصة المهذرة للتخلي عن التبعية لمؤسستي البنك والصندوق الدوليين، وما يفرضانه من سياسات لا تحقق التنمية المطلوبة لشعوب الدول العربية، وفيما يلي نشير إلى مجموعة طرق يمكن الاستفادة منها؛ **أرصدة الصناديق السيادية:** تُعدُّ عوائد الطفرات النفطية التي شهدتها الأسواق العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن، المصدر الرئيس لتراكم الثروات لدى بعض الدول العربية، وبحسب الإحصاءات المنشورة⁶⁸، تمتلك دول الخليج نحو 6.2 تريليون دولار كأرصدة قائمة في نهاية 2019 بصناديق الثروة السيادية⁶⁹، وبلا شك أن المستفيد من أعمال هذه الصناديق هي الولايات المتحدة وأوروبا بالدرجة الأولى، لذا من المهم بالنسبة

للدول العربية المدينة جذب هذه الصناديق للاستثمار فيها وانعاش الاقتصاد⁷⁰. وهناك مجالات عدة يمكن الاستثمار فيها، منها الاستثمار المالي والنقدي، مجال الاستثمار في شراء الديون الخارجية للبلدان العربية؛ وهذا النوع من الاستثمار يحقق أرباحاً لرؤوس الأموال العائدة من الخارج، ويجنب أصحابها القيود التي يمكن أن تُفرض على سحب أموالهم من البنوك الأجنبية، وبذلك تتحول الديون الخارجية العربية إلى ديون عربية - عربية، ويمكن أن يتم ذلك تحت إشراف بعض المؤسسات المالية العربية ومنها صندوق النقد العربي، حيث يعتبر من أهم مؤسسات العمل العربي المشترك، وقد جاء تأسيسه لإرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع البلدان العربية.

مجال الاستثمار في أذون الخزانة: يعتبر الاستثمار في أذون خزانة مسحوبة على الحكومات العربية بدلا من أذون الخزانة الأمريكية، أكثر أماناً حتى إن كان أقل عائداً من الاستثمار في أذون الخزانة الأمريكية. أضف إلى ذلك مساهمة هذا الاستثمار في تنمية مصالح اقتصادية مشتركة جديدة بين الحكومات والشعوب العربية، وهو ما يبعد هذه البلدان العربية المدينة عن قبضة مؤسسات التمويل الدولية. إيداع الأموال لدى المصارف العربية الرسمية بالعملة الوطنية، إيداع الأموال العائدة في صورة ودائع لدى المصارف العربية الرسمية بالعملة العربية؛ حيث إن أسعار الفائدة على هذه الودائع أعلى بكثير من أسعار الفائدة على الدولار. أو القيام بإقراض الحكومات العربية من خلال إحدى المؤسسات المالية العربية، بضماتها⁷¹. إقامة المشاريع العربية المشتركة في العديد من المجالات ومن أهمها الزراعة والصناعة، كما أن هناك العديد من المؤسسات المالية العربية المتخصصة في تمويل عمليات التنمية في الوطن العربي منها البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، صندوق الأوبك⁷². هذه عينة ضئيلة من حلول كثيرة يمكن لصانع القرار العربي أن يستعين بها سواء على المستوى الوطني أو المستوى القومي، خصوصاً وأن برامج صندوق النقد الدولي لم تثبت كفاءة عالية في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها دولنا العربية كما هو الحال في مصر والأردن وتونس، حيث أدت كثرة القروض



من الصندوق لمزيد من الإملاءات والإجراءات التي تصل لحد التدخل الصريح في القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول العربية، وهذا هو الشيء الذي ينتقص من سيادة هذه الدول بشكل واضح، ويجعلها أداة تُستخدم لتحقيق مصالح الصندوق ومن وراءه كل القوي الكبرى التي تتحكم بسياساته.

هوامش

١- فالولايات المتحدة كانت تمتلك ثلثي الاحتياطي الذهبي في العالم وتتحكم في أكثر من نصف الإنتاج العالمي في ذلك الوقت.
٢- عبد الحفيظ الصاوي، سياسات البنك والصندوق الدوليين وأثرها في استمرار تبعية الأمة للغرب، التقرير الاستراتيجي الرابع عشر الصادر عن مجلة البيان: الأمة والخروج من التبعية، الرياض: مجلة البيان والمركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة، (٢٠١٧): ص٤٨٥-٤٨٦. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/804712>

٣- أرنست فولف، صندوق النقد الدولي قوي عظمي في الساحة العالمية، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة - الكويت، ٢٠١٦، ص٢٩-٣٠.

٤- د. إبراهيم العيسى، صندوق النقد الدولي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، ١٩٩٢، ص٨٣-٨٤؛ ولمزيد من التفاصيل راجع: رمزي محمود، صندوق النقد الدولي تاريخ من المؤامرات والتدليس والشروط القاسية المريرة، دار التعليم الجامعي، ص١٤.

٥- بخصوص هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: قسم البحوث والدراسات، صندوق النقد الدولي أداة بيد الامبريالية، كتاب رسالة الجهاد، سبتمبر ١٩٨٩، ص٤٠-٤١.

٦- أرنست فولف، مرجع سابق، ص٢٨.

٧- أليسون كوركيري وآخرون، فك شيفرة انعدام العدالة في مجال الديون، مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ص١١، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/PuP3NSatq>

8- : Dr. Mohammed Said al-Saad, Impact of IMF Austerity Policies on Social Protection, p71

متاح عبر الرابط التالي <https://2u.pw/G8iQm39W>

٩- أرنست فولف، مرجع سابق، ص٣٤.

١٠- لبيوض عثمان، المشروعية في السياسة الخاصة لصندوق النقد الدولي وانعكاساتها على الدول النامية «حالة الجزائر»، رسالة دكتوراة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العام الجامعي ٢٠١٧-٢٠١٧، ص٢٣.

١١- علي شتيوي، صندوق النقد والبنك الدوليين ومعضلة التنمية في دول العالم الثالث، «دفاتر السياسة والقانون»، عدد خاص ٢٠١٨، ص٢٢٠. مسترجع من [http://921666.com.mandumah.search/](http://921666.com.mandumah.search/Record/com.mandumah.search/)

١٢- أرنست فولف، مرجع سابق، ص٤٥-٤٦.

١٣- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: د. رضا مصطفى حسن البدوي، الإصلاح الاقتصادي بين رؤية صندوق النقد الدولي والاعتماد على الذات «تجارب دولية»، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث، العدد السادس، ٢٠١٨، ص١٤٦-١٤٧؛ وأيضاً طارق سامي حنا خوري، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة (١٩٨٩-٢٠١٧) الأردن دراسة حالة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ص٧٤-٧٧.

١٤- عبد الحفيظ الصاوي. مرجع سابق، ص٤٨٦.

١٥- رحمة الصديق طلحة محمد. مرجع سابق، ص١٨-١٩.

١٦- قريدة معمر، مرجع سابق، ص٦٣.

١٧- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: طارق سامي حنا خوري، مرجع سابق، ص٦٥-٧٧؛ وأيضاً ماجد إبراهيم عامر، ٢٠١٧/٥/٥، مشروطين صندوق النقد الدولي ومصر النيوليبرالية وناقذوها، متاح عبر الرابط

- التالي: <https://2u.pw/8vaKiYtz> و علي شتيوي، مرجع سابق، ص ٢١٧.
- ١٨- قسم البحوث والدراسات، مرجع سابق، ص ٩٩.
- ١٩ د. رضا مصطفى حسن البدوي، مرجع سابق، ص ١٥٤.
- ٢٠ سلوى فؤاد صابر، الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الآسيوية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، المجلد ٧ العدد ٢، ص ٣٧١.
- ٢١ «قنبلة الديون» تضع الحكومة الأرجنتينية الجديدة أمام اختبار صعب، الشرق الأوسط، ٢٠٢٤/١٢/١٤، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/rfnxxRvc>
- ٢٢ أحمد شوقي، سؤال الديون والأزمة الاقتصادية والمؤسسات الدولية مرة أخرى: الأرجنتين وكينيا، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٤. متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/MI73jUcXS>
- ٢٣ صندوق النقد الدولي ينشر تقييماً قائماً لقرض بـ ٤٤ مليار دولار مع الأرجنتين، جريدة الشرق بتاريخ ٢٠٢٥/١/١٢ متاح عبر الرابط التالي:
- <https://2u.pw/jKLypioN>
- ٢٤ سياسات الدولار: كيف يؤثر برنامج «ميلي» على الاقتصاد الأرجنتيني؟، أنترريجونال للتحليلات الاستراتيجية، ٢٠/١٢/٢٠
- ٢٣، ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/zlTFjmCc>
- ٢٥ معدل الفقر في الأرجنتين يتجاوز ٥٠٪ تحت قيادة ما يلي، أرقام، ٢٠٢٤/٩/٢٧، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/lfdHL3uT>
- ٢٦- سياسات الدولار: كيف يؤثر برنامج «ميلي» على الاقتصاد الأرجنتيني؟، مرجع سابق.
- ٢٧ أرنست فولف، مرجع سابق، ص ٥٠.
- ٢٨ هشام محمود، الاقتصاد اليوناني.. تحسن غير متوازن على وقع الإصلاحات والتقشف والسياحة بوابة النمو، الاقتصادية ٢٠٢٢/٥/١٠، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/VmmWaudrh>
- ٢٩ بوالكور نورالدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ١٣، ٢٠١٣، ص ٥٩.
- ٣٠ هشام محمود، مرجع سابق.
- ٣١- انتصار عنتر، سيناريو اليونان الاقتصادي يربح باريس، الاندبندنت العربية، ٢٠٢٤/٩/٢٠، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/S84g7enS>
- ٣٢ - بوالكور نورالدين، مرجع سابق، ص ٦١.
- ٣٣- قريدة معمر، مرجع سابق، ص ٩٨.
- ٣٤- المرجع نفسه، ص ٣٢
- ٣٥- بوالكور نورالدين، مرجع سابق، ص ٦١
- ٣٦- قريدة معمر، مرجع سابق، ص ١٠٠.
- ٣٧- أسماء الخولي، صندوق النقد الدولي: الدين اليوناني لا يُحتمل حتى مع التطبيق الكامل للإصلاحات، الشرق الأوسط ٢٠١٧/١/٢٨. متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/dCg2cRZH>
- ٣٨- اليونان: النتائج المحلي الإجمالي، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/KNsm3ax8>
- ٣٩- قريدة معمر، مرجع سابق، ص ١٠٠.
- ٤٠- سلوى فؤاد صابر، مرجع سابق، ص ٣٧٠.
- ٤١- صدفة محمد محمود، تجربة النهضة البرازيلية، مجلة آراء حول الخليج - العدد ١٠٠ - أكتوبر ٢٠١٥، ص ٢.

- ٤٢- أمل عبد الحميد و منى عبد القادر، اقتصادات عالمية - تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل - دروس مستفادة، بنك الاستثمار القومي، سلسلة دراسات دورية، العدد السابع، مايو ٢٠١٧، ص ٥.
- ٤٣- **صدفة محمد محمود**، مرجع سابق، ص ٢.
- ٤٤- لولا داسيلفا أحد السياسيين الأكثر نفوذاً واستمرارية في أميركا اللاتينية، ويعرف بـ «رجل الدولة ذي اللسان الفضي»، ويعرف أيضاً باسم «لولا». ينتمي إلى اليسار البرازيلي. ولد في عام ١٩٤٥ وتولى حكم البرازيل في عهدتين متتاليتين بين ٢٠٠٣ و ٢٠١١. دخل السجن بعد اتهامه بالضلوع في قضايا فساد، وأعيد انتخابه رئيساً للبرازيل في أكتوبر ٢٠٢٢ قبل أن يتولى منصبه رسمياً في الأول من يناير ٢٠٢٣. لولا داسيلفا.. من أكواخ ساو باولو إلى قصر البرازيل الرئاسي، الجزيرة، ٢٦/٢/٢٠٢٤ متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/stz7IHm5>
- ٤٥- الأمم المتحدة، تقرير التجارة والتنمية ٢٠١٣، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/MrL8zqmqj>
- ٤٦- أمل عبد الحميد ومنى عبد القادر، مرجع سابق، ص ٨، ٩.
- ٤٧- حالة التنمية البشرية ٢٠١٣، الأمم المتحدة، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/Faggw5FU>
- ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي: جوزيه غرازيانو داسيلفا (وآخرون)، برنامج القضاء على الجوع - التجربة البرازيلية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢.
- ٤٨- **صدفة محمد محمود**، مرجع سابق، ص ٣، ٤.
- ٤٩- مهاتير بن محمد مواليد ١٠ يوليو ١٩٢٥، هو سياسي **ماليزي** وكاتب وطبيب شغل منصب رئيس الوزراء الماليزي من عام ١٩٨١ حتى ٢٠٠٣ ثم ٢٠١٨ حتى فبراير ٢٠٢٠، بإجمالي ٢٤ عامًا، ليكون أطول من شغل المنصب في تاريخ البلاد، امتدت مسيرته السياسية لأكثر من ٧٥ عامًا بدءاً بمشاركته في الاحتجاجات ضد سياسات المواطنة لغير الماليزيين في **اتحاد الملايو** في الأربعينيات، وصولاً إلى تأسيس تحالف جيراكاب تاناه إير في ٢٠٢٢. لقب «أبو الحدائق» في ماليزيا؛ لمزيد من التفاصيل: ويكيبيديا متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/9l0ekR6G>
- ٥٠- ولمزيد من التفاصيل عن التجربة الماليزية يمكن الرجوع إلى د. أحمد محي الدين محمد التلياني، التجربة الاقتصادية الماليزية «التقويم والدروس المستفادة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد ٤ العدد ٧، ص ٣٠.
- ٥١- د. أحمد تهامي عبد الحي، مرجع سابق، ص ٢٠.
- ٥٢- رندا طاهر شكري حسن علي، التخطيط الاستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، قدمت هذه الأطروحة لاستكمال متطلبات الماجستير، ٢٠٢١، ص ٨٠.
- ٥٣- د. رضا مصطفى حسن البدوي، مرجع سابق، ص ١٤٦.
- ٥٤- المرجع نفسه، ص ١٦٥.
- ٥٥- د. المصري بلال محمد و د. أبو مدله سمير مصطفى، الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة «دروس مستفادة للاقتصاد الفلسطيني، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد: ٣٠ - سبتمبر ٢٠١٧، ص ١١٨.
- ٥٦- <https://data.albankaldawli.org/country/malaysia>
- ٥٧- <https://ar.tradingeconomics.com/malaysia/gdp-growth-annual>
- ٥٨- يصنف البنك الدولي ٦ دول عربية، هي: السعودية، وقطر، والبحرين، والإمارات، وعمان، والكويت، ضمن الدول مرتفعة الدخل، حيث يفوق فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى ١٤٠٠٥ دولارات، وفق بيانات البنك. والعراق، وليبيا، والجزائر، تُصنّف ضمن الشريحة العليا للدول متوسطة الدخل، إذ يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين ١٤٠٠٥ دولارات و٤٥١٦ دولار. فيما مصر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، وجيبوتي، ولبنان، وفلسطين،

- والأردن، وجزر القمر، ضمن الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل، ويتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين ٤٥١٥ دولار و١١٤٦ دولار. أما الدول التي تُصنّف منخفضة الدخل، إذ يقلّ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ١١٤٥ دولار أو يساويه، فهي: اليمن، لصومال، والسودان، وسوريا؛ كيف يصنف البنك الدولي الدول العربية من حيث مستوى الدخل؟، الشرق، ٢٢/١٠/٢٠٢٤. متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/OPEkNku>
- ٥٩- تقرير آفاق الدين والمالية العامة للمنطقة العربية ٢٠٢٤، موجز تنفيذي، الأمم المتحدة الاسكوا، ص ٤.
- ٦٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٤، صندوق النقد العربي، العدد ٤٤، ص ٢١٩.
- ٦١- النظر إلى حجم الدَّين الخارجي الحالي في مصر، نجد أن الطفرة في أرقامه حدثت خلال الـ ١٠ سنوات الأخيرة ليصعد من ٤٦ مليار دولار في ٢٠١٤ إلى ١٦٥ مليار دولار في ٢٠٢٣. وقد سددت مصر ١٠٣ مليار دولار ديوناً في ١٠ سنوات منها ٢٨ ملياراً فوائد و٧٤ ملياراً أفساطاً، (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة)، ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي: القروض للحكومة.. والديون للمواطنين، حلول للسياسات البديلة، ٢٤/٧/٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/QQGfTdcM>
- ٦٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٤، مرجع سابق، ص ٢٢٠.
- ٦٣- إكرامي عبد الله، نصف الدول العربية مدينة لصندوق النقد الدولي بـ ١٧ مليار دولار ومصر الأعلى، الاقتصادية ٢٠٢٤ /١/٢٤. متاح عبر الرابط التالي https://www.aleqt.com/2024/article_2695276.html/27/01
- ٦٤- الترتيب الكامل للدول العربية الأكثر مديونية لصندوق النقد الدولي، بانكير بتاريخ ١١/٩/٢٠٢٤. متاح عبر الرابط التالي ، <https://www.banker.news/84990>
- ٦٥- عبد الحفيظ الصاوي. مرجع سابق، ص ٤٨٧.
- ٦٦- آفاق الاقتصاد العربي ٢٠٢٤، مرجع سابق، ص ٤٩
- ٦٧- كيلان أحمد خلف الوكاع، الآثار الناتجة عن أزمة الدين العام والحلول المقترحة، مجلة البحوث الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، المجلد ١١ العدد ٧٨، ص ١٦-١٨.
- ٦٨- عبد الحفيظ الصاوي. مرجع سابق، ص ٤٨٩.
- ٦٩- نايف الشمري، صناديق الثروة السيادية لدول الخليج العربية بين الاستدامة والتحديات المستمرة، حكمة، معهد الدوحة للدراسات العليا، المجلد ١ العدد ٢، مارس ٢٠٢١، ص ١٢.
- ٧٠- عبد الحفيظ الصاوي. مرجع سابق، ص ٤٨٩.
- ٧١- لمزيد من التفاصيل: فضيلة جنوحات/ز/حرיתי، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العام الجامعي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص ١٧٦-١٨٦.
- ٧٢- لمزيد من التفاصيل: محمد سامي ناي وآخرون، الصندوق العربي وتمويل التنمية في الدول العربية سبل مواجهة أزمة المديونية وآليات التمويل البديلة، الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٢٤، ص ١٢-١٦.